الباب الخامس

توزيع مقدَّرات وثمار الإنماء

في نهاية المطاف وبعد أن باشر نموذج الإنماء الإسلامي عملياته وفعالياته ، يعمد إلى توزيع حصيلة وثمار تلك العمليات والفعاليات ، وينهج النموذج الإسلامي نهجاً مختلفاً عن النماذج الإنمائية الأخرى ، فيما يتعلق بعملية توزيع نواتج الإنماء وثمارها ، وتنتج خصوصية ذلك النهج من طبيعة ذلك النموذج وطبيعة أهدافه وعملياته وأدوات تمويله .

وتعتبر عملية توزيع نواتج الإنماء عملية دقيقة وحساسة ، إذ يتوقف عليها التقييم النهائي لفعالية النموذج وجديته في تحقيق أهدافه ، وتجتهد كافة النماذج الإنمائية الموضوعة من أجل تحقيق التوزيع العادل لثمار ونتاج الإنماء ، ومن أجل ذلك صيغت نظريات عديدة ووضُعت تصورات شتى ، ولكنها جميعها كانت محل نظر ومثار جدل ، يؤكدان قصورها وقصور النماذج الإنمائية التي أفرزتها ، فالتوزيع العادل لنواتج الإنماء هو ما عرفته النظريات الموضوعية " بفكرة عدالة توزيع الثروة " أو " حفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع " .

ونموذج الإنماء الإسلامي يملك منطقاً ذاتياً فيما يتعلق بتوزيع ثمار ونتاج الإنماء ، فهو يملك إزاء التوزيع أسلوبين : الأسلوب الأول ، توزيع العوامل والمقومات التي بتجمعها وتفاعلها يأتي الإثمار ويتم ، الأسلوب الثاني : توزيع الثمار بعد تحققها على أيدي الدولة أو الأفراد ، فإذا وزعت المقومات والعوامل أوكلت مهمة الإثمار إلى الأفراد ، وإذا وُزعت الثمار وزعت وهي في حالة نضج واكتمال .

ولعل نموذج الإنماء الإسلامي هو الوحيد الذي يهتم بتوزيع مقدرات الإنماء على مرحلتين :

المرحلة الأولى وهي لا تزال بكراً غير مخلّقة في شكل عناصر لم تدخل بعد إلى دولاب الإنتاج ، ومن ثم يصبح كل فرد مالكاً لجزء من عنصر من عناصر الإنتاج ، وجماع هذه الجزئيات إن هو إلا ثروة المجتمع ومجموع أرزاقه وأقواته قبل أن تدخل إلى حلبة التوليف والإنتاج ، ومعنى ما تقدم أن كل فرد من أفراد المجتمع وفق نموذج الإنماء الإسلامي يملك جزئية من مقدرات الإنماء ، وعليه أن يستغل وينمي تلك الجزئية ، ومن مجموع جهود الأفراد الهادفة إلى إنماء الجزئيات المملوكة لكل منهم يتم الإنماء .

المرحلة الثانية ، توزيع مقدرات الإنماء بعد أن تتحول من وضعية المادة الخام إلى وضعية المنتج النهائي في شكل سلع وخدمات ، وفي هذه المرحلة يتم إشباع رغبات وتلبية متطلبات من لم يتم إشباع رغباته وتلبية متطلباته من المرحلة الأولى ، حتى نصل بجميع أفراد المجتمع إلى نطاق الغنى .

في هذا الباب نتناول عملية توزيع مقدرات وثمار الإنماء ، وهي آخر عمليات نموذج الإنماء الإسلامي ، ويتم تناول هذه العملية من خلال الفصلين التاليين :

الفصل الأول : توزيع مقدرات الإنماء .

الفصل الثاني : توزيع ثمار الإنماء .

الفصل الأول

توزيع مقدرات الإنماء

توزيع مقدرات الإنماء يعنى توزيع ثروة المجتمع وهي مادة أولية ، وتحميل أفراد المجتمع مسئولية أثمارها ، وهذه هي إحدى سمات نموذج الإنماء الإسلامي التي ينفرد بها على سواه من نماذج الإنماء الأخرى ، وعندما توزع الثورة التي يملكها المجتمع على أفراده فإن ذلك يعنى توزيع مسئولية الإنماء على الأفراد ، فالثروة لا تعنى حيازة الممتلكات ، ولكن تعنى في ذات الوقت تثمير هذه الثروة وإنماءها بشكل مستمر ، فالإسلام إذن يتعامل مع الممتلكات الإنتاجية على أنها مسئولية ، ولا يحق لأحد أن يعطل أي ممتلك إنتاجي ، وقد سبق لنا إيضاح ذلك تفصيلاً .

إن نموذج الإنماء الإسلامي يُلزم كل فرد من أفراد المجتمع يمتلك أحد عناصر الثروة أن يبذل كل جهده من أجل إنماء ذلك العنصر ، وإذا لم يقدّرَ لمالك الثروة أن ينميها ويحافظ على عطائها وإنتاجها ، فيمكن للدولة أن تسحب من ذلك المالك حق التملك استناداً إلى عجزه عن إنماء ذلك العنصر واستغلاله الاستغلال الأمثل المطلوب منه والذي يعود بالنفع على عموم المجتمع ، ومن ثم كان تملك عناصر الثروة في المجتمع مسئولية جسيمة .

إن توزيع مقدرات الإنماء بالوصف السابق يعنى توزيع مقدرات الإنماء وإمكاناته قبل أن تصبح مخرجات إنتاجية في شكل سلع وخدمات ، ومعنى ذلك أن كل فرد قد تسلم عنصراً أو مادة أولية ليتولى هو تحويلها إلى سلعة أو خدمة إما بالاشتراك مع الآخرين أو بالاعتماد على نفسه .

نخلص مما سبق أن نموذج الإنماء الإسلامي يهدف إلى خلق رؤوس أموال لدى أفراد المجتمع ، حتى يتساوى الجميع في الغنى ، وذلك من خلال توزيع مقدرات الإنماء وعناصر الثروة والإنتاج ، ولم يستهدف أبداً نزع أملاك الأغنياء لتوزيعها على الفقراء فهو ينشر الغنى بإغناء الفقراء ، ولا ينشر الفقر بإفقار الأغنياء لمصلحة الفقراء .

في هذا الفصل نتناول جملة من القضايا والمسائل المتعلقة بعملية توزيع مقدرات الإنماء والذي يلاحظ أنه توزيع لمصادر وعناصر الثروة قبل دخولها حلبة الإنتاج ، ويمكن القيام بذلك التناول من خلال المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الأول : ما المقصود بتوزيع مقدرات الإنماء

المبحث الثاني : توزيع مقدرات الإنماء يعنى توزيع ما قبل الإنتاج .

المبحث الثالث : نموذج الإنماء الإسلامي يهدف إلى خلق رؤوس أموال لدى الفقراء وليس نزع أملاك الأغنياء .

المبحث الأول

ما المقصود بتوزيع مقدرات الإنماء

سبق لنا تناول مقدرات الإنماء ، وصاحب ذلك التناول تقسيم تلك المقدرات إلى : مقدرات اجتماعية فعلية مملوكة للمجتمع ، ومقدرات مالية تتمثل في رؤوس أموال تساهم في عمليات الإنماء بتحريك وتفعيل المقدرات الاجتماعية وتثميرها ، وسوف نوضح في هذا المبحث المقصود بمقدرات الإنماء ، وماذا يعني توزيعها على أفراد المجتمع ؟ :

أولاً : ما المقصود بمقدرات الإنماء :

مقدرات الإنماء تعنى كل طاقة مادية كانت أم بشرية ، يؤدي تفعيلها وتشغيلها إلى توليد إضافة جديدة إلى ممتلكات وثروات المجتمع ، وهذا التعريف يحوي العناصر التالية :

• المقدرات عبارة عن طاقات مادية أو بشرية ، والطاقات المادية تتمثل في كل ما يمتلكه المجتمع من موارد طبيعية كالأرض والثروات المعدنية والمياه .. الخ ، أما الطاقات البشرية فتتمثل في الأفراد ، وقد وصفت تلك العناصر بأنها طاقات لأنها قابلة للاستغلال والإنتاج ، وليست خاملة أو غير منتجة .

• المقدرات طاقات قابلة للتفعيل والتشغيل ، حيث أن تلك المقدرات يكمن فيها عنصر الإنتاج والفعالية ، ويمكن استغلال هذين العنصرين الكامنين بالتفعيل والتحريك وعندها تعطي هذه المقدرات وتثمر .

• تفعيل وتشغيل المقدرات يولد إضافة جديدة إلى ممتلكات وثروات المجتمع ، حيث تتحرك – كما سبق الإيضاح – العناصر الكامنة بتلك المقدرات ، فتولد ثروات وممتلكات جديدة تضاف إلى ثروات وممتلكات المجتمع ، ومعنى ذلك أنه إذا لم يتم تفعيل وتشغيل الطاقات والعناصر الكامنة داخل مقدرات الإنماء ، فستظل في حالة خمول وركود وعدم قدرة على العطاء والإنتاج .

ثانياً : ماذا يعنى توزيع مقدرات الإنماء ؟ :

نموذج الإنماء الإسلامي يميل إلى توزيع المقدرات بوصفها السابق على أفراد المجتمع حتى يتولوا تفعيل وتشغيل الطاقات والعناصر الكامنة بداخلها ، فيتسنى لها الإنتاج والعطاء ، ومعنى هذا أن ذلك النموذج عندما يقوم بتوزيع تلك المقدرات على أفراد المجتمع ، فإنه يوزع مع تلك المقدرات مسئوليات وأعباءً وأدواراً يؤديها كل فرد مساهمة منه في عمليات الإنماء ، وتلك المسئوليات والأعباء هي مسئوليات وأعباء تشغيل وتفعيل تلك المقدرات ، ويأخذ ذلك التشغيل والتفعيل أحد شكلين :

❖ **الشكل الأول** : نقل تلك المقدرات من حالة الخمول والركود إلى حالة النشاط والفعالية ، فتصبح منتجة ، ثم الحفاظ عليها في حالة الإنتاج والعطاء .

❖ **الشكل الثاني** : الحفاظ على تلك المقدرات في حالة الإنتاج والعطاء وتطويرها وتطوير إنتاجها بشكل دائم .

ولكن هل ينال كل فرد من أفراد المجتمع حظه من مقدرات الإنماء ؟ بالطبع ثمة أفراد لن يقدر لهم نيل حظهم من تلك المقدرات ، نظراً لعدم مقدرتهم على المساهمة في عمليات الإنماء ، فماذا يكون موقف النظام السياسي أو الدولة في هذه الحالة إزاء هؤلاء الأفراد ؟ .

معلوم أن من يساهم في تفعيل وتشغيل مقدرات الإنماء سينال حظه من نتاج وثمار تلك المقدرات عندما تنتج وتثمر ، أما من لم يقدر له الحصول على قدر من تلك المقدرات ، فسوف يحرم من تلك الثمار والنتاج ، وهنا يبرز دور الدولة والمجتمع في تعويض من فاتهم الحصول على نصيب من مقدرات الإنماء ، وذلك التعويض يتمثل في ما سوف نتناوله في الفصل الثاني وهو ما يعرف بتوزيع ثمار ونتاج الإنماء .

المبحث الثاني

توزيع مقدرات الإنماء يعنى توزيع ما قبل الإنتاج

بعد أن تناولنا المقصود بمقدرات الإنماء وكيفية توزيعها حسب منطق نموذج الإنماء الإسلامي ، ننتقل إلى دراسة توزيع مقدرات الإنماء قبل أن يتم الإنتاج ، ويُعرف هذا الأسلوب بمبدأ توزيع ما قبل الإنتاج ، ويتم ذلك من خلال توزيع ما يولد الأجور وهو فرص العمل ، وما يولد الريع وهو الأرض ، وما يولد الربح وهو رؤوس الأموال الإنتاجية ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

أولاً : توزيع ما يولد الأجور :

يتولد الأجر لقاء العمل والجهد البشري العضلي أو الذهني ، وعندما يتم توزيع فرص العمل على أفراد المجتمع ، فقد ضمن الأفراد بذلك المشاركة في تفعيل وتشغيل مقدرات الإنماء من ناحيتين :

❖ **الناحية الأولى** : طاقات العمل والجهد البشري الذي يمتلكه أفراد المجتمع سواء كانت جهداً عضلياً أو جهداً ذهنياً .

❖ **الناحية الثانية** : الطاقات المادية التي يمتلكها المجتمع مثل الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال ، ومن التقاء الفصيلين من الطاقات تتم عملية الإنتاج ، ويحصل الفرد على نظير عمله وجهده ممثلاً في الأجر .

ويرتبط بمسألة توزيع ما يولد الأجر وهو العمل مسألة أخرى مهمة ، هي المتعلقة بمقومات العمل ، فللعمل المنتج مقومات تتكاتف جميعها من أجل تحقيق أهداف نموذج الإنماء الإسلامي ، وتتمثل تلك المقومات في الآتي :

❖ هل ينبغي توفر الرغبة في العمل أم القدرة عليه ، إن نموذج الإنماء الإسلامي يركز على القادرين على العمل وليس على الراغبين فيه ، فليس كل الراغبين في العمل قادرين عليه ، وليس كل من يملك الرغبة يملك القدرة ، أما القادر على العمل وفق النموذج الإسلامي فهو محور الاهتمام ، فالقادر على العمل ينبغي أن يستخرج ما لديه من طاقة ، لأن إهمال تلك الطاقة وتعطيلها محرم شرعاً — كما سبق وأوضحنا — فكل طاقة كامنة بشرية كانت أم طبيعية ، ينبغي تفعيلها وتحريكها بما يؤدي إلى استثمارها واستغلال مكنونها .

والطاقة الكامنة لدى الفرد المسلم ينبغي استغلالها فيما يولد الأجر من ناحية والإنتاج من ناحية أخرى ، وهنا يحق للدولة أن تلزم كل ذي مرة سوي أن يعمل ، ولا تجعل له حقاً في صدقة أو زكاة طالما توفرت له فرصة العمل .

❖ توفير فرصة العمل ، المقوم الثاني هو توفير فرصة العمل لاستغلال الطاقة الكامنة لدى الفرد المسلم القادر على العمل ، وهنا تبرز مهمة الدولة ودورها في ضرورة استغلال تلك الطاقات البشرية الهائلة ، وذلك بتوفير فرصة العمل وتوجيه الأفراد إليها .

وتثار دائماً إشكالية دور الدولة في توفير فرصة العمل واستغلال الطاقات البشرية المتوفرة لديها ، ولقد كثرت الأقاويل في هذا الصدد ، ونسى الجميع الطرح الإسلامي في هذا الخصوص ، ومفاد ذلك الطرح أننا — وكما سبق أن أوضحنا — إزاء ثلاث قطاعات داخل المجتمع ، قطاع الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص ، ومسئولية استغلال الطاقات

البشرية داخل المجتمع موزعة بين هذه القطاعات الثلاث ، فكل قادر على العمل راغب فيه يتحمل القطاعات الثلاث إثم تعطيل طاقاته وإهدارها .

❖ إعداد القادرين على العمل ، كذلك فالفرد القادر على العمل إذا توفرت له فرصة العمل والإنتاج ، ينبغي أن يتم تأهيله وتدريبه في مجال عمله حتى يُخرِج كل ما لديه من طاقة بكفاءة وفعالية .

في هذا الصدد تظهر كذلك معادلة التشغيل الكامل للعنصر البشري داخل المجتمع ، والتشغيل الكامل يعني أمرين :

- الأمر الأول : أن يتم استغلال واستيعاب جميع القادرين على العمل داخل المجتمع .
- الأمر الثاني : أن يؤدي كل فرد عمله بأقصى طاقة ممكنة ولا يهدر منها شيئاً .

ثانياً : توزيع ما يولد الريع :

يتولد الريع عن الأرض ، فالريع هو مقابل تأجير الأرض ، وقد سبق لنا إيضاح الطرح الإسلامي فيما يتعلق بتملك الأرض ، وهو يدور أساساً حول نقل الأرض من حالة الموات إلى حالة الحياة والإنتاج ، وعند ذلك يحق لمالك الأرض الاستفادة من ريعها بالتأجير ، أو من إنتاجها بزراعتها واستغلالها .

وهنا يتوجب على الدولة الإسلامية أن تبذل قصارى جهدها من أجل حث أفراد المجتمع وترغيبهم في استصلاح الأرض وزراعتها وتملكها ، وسوف تستفيد من ذلك أطراف عديدة ، المالك بتملك العين والاستفادة من عائدها ، المجتمع بالاستفادة من ناتج الأرض ، الدولة بالاستفادة من الأمن والاستقرار .

ثالثاً : توزيع ما يولد الربح :

يتولد الربح نتيجة استغلال رأس المال ، ورأس المال قد يتوافر لدى الدولة ، من دخول ممتلكاتها ، أو ينتقل إليها من دولة إسلامية كقرض حسن أو من مؤسسة مالية أو بنك إسلامي كقرض حسن كذلك ، وهذه الأموال ينبغي أن تتحول مباشرة إلى دعم عمليات الإنماء التي تتوزع بين أكثر من فاعل : الدولة والقطاع الخاص .

وتقوم الدولة بإقراض الأفراد أو القطاع الخاص لإقامة مشاريع ووحدات إنتاجية يستفيد منها مالكوها وجميع أفراد المجتمع بتوسيع فرص العمل وزيادة الإنتاج .

مما تقدم يلاحظ أن مقدرات الإنماء وإمكاناته قد توزعت على أفراد المجتمع قبل بدء عمليات الإنتاج ، ثم تدخل تلك المقدرات إلى حلبة الإنتاج وهي في أيدي مالكيها سواء أكانت أجوراً أو أرضاً أو رؤوس أموال ، وهذا الأسلوب ينفرد به نموذج الإنماء الإسلامي ، ويتفضل على سواه من نماذج الإنماء .

المبحث الثالث

نموذج الإنماء الإسلامي يهدف إلى خلق رؤوس أموال لدى الفقراء وليس نزع أملاك الأغنياء

يتلمس الإسلام عن طريق نموذجه في الإنماء سبلاً رائدة من أجل توزيع موارد الثروة بين أفراد المجتمع ، ويتبع من أجل ذلك خطوات رتبها منطقياً ، حتى تحقق أهدافها بكفاءة وفعالية ، وتتمثل تلك الخطوات في الآتي :

أولاً : ثروة المجتمع لا تملكها قلة :

سبق أن أوضحنا أن الدولة الإسلامية مكلفة بأن تجعل تحت يد كل إنسان ما يستخدم فيه قدرته على الإنماء والإنتاج ، وذلك بنشر نطاق الملكية الفردية واسعاً وبشتى السبل : الترغيب منها والترهيب ، ويقود ذلك النهج إلى أن يكون المال متداولاً بين الناس ولا يكون دولة بين الأغنياء ، قال تعالى ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[1] ، فاحتجاز المال لدى البعض وحرمان الأكثرية منه أمر محرم في الإسلام ، ونقيضه المتمثل في نشر نطاق الملكية الخاصة أمر مقرر ومطلوب في الإسلام ، وقد وضع الإسلام من السياسات والأساليب ما يضع هذا النهج على أرض الواقع ، وهذا ما يتناوله البند التالي .

---

[1]. سورة الحشر : ٧ .

ثانياً : توليد رؤوس أموال يملكها الفقراء :

لم تقم الدولة الإسلامية لتحقيق المبدأ المشار إليه بنزع ملكيات الأغنياء وتوزيعها على الفقراء ، ولم تفعل ذلك على مدى تاريخها ، وفي ذلك قال الرسول الكريم والمعلم الأول صلى الله عليه وسلم :" لألقين الله تعالى من قبل أن أعطي أحداً مال أحد من غير طيب نفس منه " ، فالإسلام لا يقر توزيع ما بيد الأغنياء على الفقراء . فيستوي الجميع في الفقر ، ولكنه أرشد إلى خلق رؤوس أموال إنتاجية تُملّك للفقراء وتتجاوز بهم نطاق الفقر إلى نطاق الغني ، حتى يستوي الجميع في الغنى ، ومن ثم كان نشر نطاق الملكية الخاصة وسيلة لتحقيق الإنماء لا وسيلة لتبديد طاقات المجتمع .

إن هذا الإطار النظري يجد نماذجه السلوكية في سياسات الدولة الإسلامية في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين ، فلقد واجه الرسول الكريم منذ بداية تكوين الدولة الإسلامية وضعاً اقتصادياً تتركز فيه الثروة والموارد في يد جماعة من المسلمين هم الأنصار دون بقية المسلمين وهم المهاجرون ، ثم واجه الصحابة بعد رسول الله وضعاً اقتصادياً متشابهاً يتمثل في ملكية بعض المسلمين أموالاً ضخمة وثروات طائلة .

لقد سعى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم إلى إيجاد أموال جديدة تمثلت فيما أفاء الله به عليه من أموال بني النضير نشر بها نطاق الملكية في المجتمع ، ولم يقم الرسول الكريم بتوزيع ما بأيدي الأنصار على المسلمين جميعاً ، كذلك سار الخلفاء الراشدون على الهدي النبوي الرشيد ، يدعون الناس إلى العمل ويوجهونهم إلى تملك ملكيات جديدة بإقطاعهم الأرض ، ثم مساعدتهم على عمارتها والعمل فيها .

هكذا يقيم الإسلام التوازن بين فئات المجتمع ، حيث يجعل لكل فرد في المجتمع ملكية بدلاً من أن يجرد البعض ليعطي البعض الآخر ، فحافظ على ملكية من يملك وساعد من لا يملك على أن يملك بخلق الفرص أمامه .[1]

---

[1] . د. يوسف إبراهيم يوسف ، استراتيجية وتكتيك .. ، مرجع سابق ، ص ٣٤٧ .

الفصل الثاني

توزيع ثمار الإنماء

كما للإنماء مقدرات فله كذلك ثمار ونتاج ، وأوضحنا أن المقدرات توزع قبل أن تدخل حلبة الإنتاج ، ثم تدخل حلبة الإنتاج على أيدي مالكيها ، ولكن ما هو الحال بالنسبة إلى مخرجات ونتاج عمليات الإنماء ، هل يحصل مالكو المقدرات على كل ذلك النتاج ، ويكون نصيب ما لا يملك المقدرات الحرمان والضياع ؟ ليس هذا هو منطق الإسلام ولا نهج نموذجه في الإنماء ، ولكن كل أفراد المجتمع شركاء في نتاج الإنماء وثماره ، فالثروة ملك للمجتمع .

إن الإسلام ينظر إلى العلاقة بين الفرد المسلم في المجتمع المسلم وبين ثمرات ونتاج الإنماء نظرة خاصة ، نابعة من تحديده وتأطيره المبدئي والأساسي لمهمة الإنسان في الكون وإعانته على أداء هذه المهمة التي خُلق الكون والإنسان من أجلها ، وهي عبادة الله الواحد الأحد ، إن الإسلام يرى في الإنسان كائناً له متطلبات ضرورية وحاجات أساسية ، يتعين إشباعها في إطار يحافظ على إنسانيته ويرقّيها .

لقد صاغ الإسلام إطاراً محدداً لشكل وحجم ذلك الإشباع ، وهو نطاق الغنى الذي سبق تعريفه وتفصيله ، ولكن أفراد المجتمع منهم من يملك نصيباً من مقدرات الإنماء ويساهم بذلك النصيب في الإنتاج ، ومنهم من لم يقدر على العمل لعجز أو مرض أو شيخوخة ، ومنهم من لم يجد فرصة العمل والمشاركة في عمليات الإنماء والإنتاج ، ومنهم من لم يرغب في العمل رغم توافره ، فكيف تعامل الإسلام مع كل فئة من هذه الفئات .

وبعد تحقيق نطاق الغنى لكل فرد من أفراد الفئات المذكورة ، كيف ينظر الإسلام إلى المتميزين من أفراده ، والذين اختصهم الله بمهارات ومقدرات فردية وشخصية ، إن الإسلام ينظر إلى هؤلاء نظرة إعزاز وتكريم ، ويكفل لهم أن يجنوا نظير ذلك التميز ، فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان ! .

في هذا الفصل نتناول عمليات توزيع نتاج وثمار الإنماء وفق نموذج الإنماء الإسلامي وذلك من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : تحقيق نطاق الغنى .

المبحث الثاني : للمحسن المتميز جزاء إحسانه وتميزه .

المبحث الأول

تحقيق نطاق الغنى

نطاق الغنى كما سبق تفصيله هو الذي يكفل الحياة الكريمة لكل مسلم يعيش داخل المجتمع الإسلامي ، ويطبق الشريعة الإسلامية ، ويعمل وفق نموذج الإنماء الإسلامي ، إلا أن نطاق الغنى الذي يكفله الإسلام لكل فرد لا يفرق بين فرد وآخر ولكنه يفرق بين جهد كل فرد وعطائه ، ويتوقف على ذلك الجهد وذاك العطاء ، ويتضح ذلك من خلال التحليل التالي :

أولاً : من نال قسطاً من مقدرات الإنماء :

أول الفئات في المجتمع المسلم التي سنناقش أحقيتها في الانضواء تحت نطاق الغنى هي فئة من يملكون نصيباً من مقدرات الإنماء ، التي هي في ذات الوقت تمثل عناصر للإنتاج ، وأفراد هذه الفئة — كما سبق التحليل — يتلقون دخولاً وعوائد لقاء مساهمتهم بما لديهم من مقدرات سواء أكانت عملاً أو أرضاً أو رأس مال ، والسؤال الآن : ما شأنهم إذن بنطاق الغنى طالما أنهم يتلقون عوائد ودخولاً نظير مساهماتهم في الإنتاج ؟ تتحدد علاقة أفراد هذه الفئة بنطاق الغنى عندما تتدنى دخولهم بشكل لا يحقق لهم نطاق الغنى ، فإذا كان العامل لا يتلقى أجراً لقاء عمله يحقق له نطاق الغنى ، فهو محور اهتمام مبدأ نطاق الغنى الإسلامي ، وهكذا وضع أي فرد ينتمي إلى هذه الفئة ولا يُلحِقه دخله بنطاق الغنى .

ثانياً : من لا يقدر على العمل :

الفئة الثانية هي فئة من لا يقدرون على العمل نتيجة العجز أو المرض أو الشيخوخة وأفراد هذه الفئة كذلك هم محور اهتمام مبدأ نطاق الغنى ، حيث يُطالب المجتمع من خلال مبدأ التكافل الاجتماعي ، وتُطالب الدولة من خلال مبدأ الضمان الاجتماعي ، بتحقيق نطاق الغنى لأفراد هذه الفئة ، فالمجتمع المسلم كفيل هؤلاء .

ثالثاً : من لم يجد فرصة العمل :

لقد افرز الواقع المعاصر فئة جديدة داخل المجتمع المسلم هي فئة من لا يجدون فرصة العمل والإنتاج ، وأفراد هذه الفئة هم إفراز وضحايا لعوامل كثيرة ، ليس هنا محل مناقشتها ، فماذا يفعل هؤلاء ؟ فهم لا يجدون فرصة العمل رغم رغبتهم فيه وقدرتهم عليه واستعدادهم لبذل الجهد والعطاء ؟ إن حق أفراد هذه الفئة في العمل دين في عنق وذمة المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية ، والمجتمع والدولة سواء في تقاسم هذا الدين المفروض تجاه أفراد هذه الفئة ، وهم أمام خيار من خيارين :

❖ **الخيار الأول** : توفير فرصة العمل ، أو توزيع مقدرات الإنماء الأخرى على أفراد هذه الفئة ، فإذا ضمن لهم مردود هذه المقدرات نطاق الغنى فبها ونعم ، وإذا لم تحقق لهم تلك المردودات نطاق الغنى فعلى الدولة والمجتمع تحقيق ذلك .

❖ **الخيار الثاني** : إذا لم يقدر للدولة والمجتمع توفير فرصة العمل أو توزيع مقدرات الإنماء الأخرى ، فهما معاً مطالبان بتوفير وتحقيق نطاق الغنى لأفراد هذه الفئة .

رابعاً : من لا يرغب في العمل وهو يقدر عليه :

فئة أخيرة قد توجد داخل المجتمع الإسلامي والدولة الإسلامية ، وهي فئة من يقدرون على العمل ولا يرغبون فيه رغم توافر فرصه ! وهذه الفئة ينبغي أن يُفرض عليها العمل فرضاً ، وإلا فلا حظ لها في زكاة أو صدقة ، ولا يُقبل من المسلم أن يكون عالة على غيره ، بالرغم مما حباه الله من عقل سوي وبدن عفي وعمل منتج .

المبحث الثاني

للمحسن المتميز جزاء إحسانه وتميزه

لقد سبق لنا أن فصّلنا أن الله سبحانه وتعالى أقرَّ اغتناء الناس وتفاوتهم في أرزاقهم ومعيشتهم ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات ، وتفضيل الله للناس بعضهم على بعض في النهج الإسلامي ليس اعتباطياً ، وإنما هو بقدر ما يبذلونه من جهد وعمل صالح ، يصل إلى حد الإحسان والإجادة .

وإذا كان الناس يتفاوتون في كفاءاتهم وفي مقدار ما يبذلونه من جهد ، فإنه من الطبيعي أن يتفاوتوا في مقدار ما يحصّلونه من دخل وما يكونونه من ثروة ، فالتفاوت في الدخول والثروات هو ما يقره الإسلام باعتباره أمراً طبيعياً ، وباعتباره حافزاً على الجد والعمل ، إذ لو تساوى الجميع في الدخول والثروة لما عَني أحدهم بزيادة جهده .[1]

إلا أن التفاوت الذي يسمح به الإسلام ويقره هو التفاوت المنضبط الذي يحفز على العمل ، ويحقق التكامل لا التناقض ، والتعاون لا الصراع ، أي بالقدر الذي لا يجعل من المال دُولة بين الأغنياء ، كما سبق الإيضاح .

إن الإسلام يعرف الثراء والأثرياء ، ولكن المسلم الثري يلتزم بحكم الشرع ، وله مواصفات تميزه عن غيره من الأثرياء ، فهو يتصف بما يلي [2] :

---

[1]. د. محمد شوقي الفنجري ، الإسلام وعدالة التوزيع .. ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .
[2]. المرجع السابق ، ص ص ٨٦-٩٠ .

❖ الثري المسلم لا يكنز ماله ولا يحبسه عن التداول والإنتاج ، بل هو مطالب باستثماره لقول الله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾.[1]

❖ الثري المسلم لا يصرف ماله على غير مقتضى العقل ، وإلا كان في عداد السفهاء وجاز الحجر عليه وعلى تصرفاته ، فهو مطالب بالرشد في الإنفاق الشخصي ، وذلك لقول الله تعالى ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴾.[2]

❖ الثري المسلم لا يعيش عيشة مترفة تؤدي إلى البطر ، بل هو مطالب بعدم الغلو في معيشته والاعتدال في حياته ، فقد قال الله تعالى ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴾.[3]

❖ الثري المسلم ينفق كل ما زاد عن حاجته في سبيل الله ، لقول الله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ ۖ قُلْ فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَٰفِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ۗ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾.[4]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" يا بن آدم ، إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك " والعفو أو الفضل هو كل ما زاد عن الحاجة ، فالإسلام لا يكتفي بفريضة الزكاة ،

---

[1]. سورة التوبة : ٣٤-٣٥ .
[2]. سورة النساء : ٥ .
[3]. سورة هود : ١١٦ .
[4]. سورة البقرة : ٢١٩ .

بل يطالب القادرين بفريضة الإنفاق في سبيل الله ، وينذرهم إذا أغفلوها بالتهلكة والحساب العسير ، إذ يقول الله تعالى ﴿ وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾.[1]

ولقوله سبحانه وتعالى ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾.[2]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" السخي قريب من الله ، قريب من الناس قريب من الجنة ، والبخيل بعيد عن الله بعيد عن الناس بعيد عن الجنة ، ولجاهل سخي أحب إلى الله من عابد بخيل " .

إن الثري المسلم يلتزم بالإنفاق في سبيل الله ، أي سبيل المجتمع ، ولا يكتفي بأداء الزكاة ، وتزداد مسئولياته كلما وسَّع الله عليه ، وعليه أن يباشر ذلك الإنفاق تلقائياً بدافع من عقيدته وابتغاء مرضاة الله ، وإلا حق للدولة التدخل وإلزامه بأداء هذه الفريضة — فريضة الإنفاق — على الوجه الذي تراه محققاً للصالح العام .

ومؤدى ما تقدم أن الثري المسلم هو الذي يستثمر ماله كله لصالح المجتمع ، وهو الذي ينفق ما زاد عن حاجته لصالح المجتمع ، مبتغياً في استثماره وإنفاقه وجه الله متيقناً من أن ماله أمانة ووديعة أودعها الله في يده ، وأنها بلاء واختبار ليس له منه إلا ما يسد حاجته بالحق دون استعلاء أو مخيلة ودون سرف أو ترف ، ومن ثم فالثري المسلم ليس أمامه

---

[1]. سورة البقرة : ١٩٥ .
[2]. سورة آل عمران : ١٨٠ .

بالنسبة لماله الزائد عن نطاق الغنى إلا أحد خيارين :

- إما استثماره في مشروعات إنتاجية تعود بالنفع على المجتمع .

- وإما إنفاقه على الفقراء والمحتاجين في مشروعات خيرية .

والله من وراء القصد